أثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح في القوائم المالية على شركات الاسمنت (دراسة تطبيقية على الشركات الاسمنت المساهمة بالمملكة العربية السعودية)

عبدالله هود عبدالقادر العيدروس، عبداللطيف محمد باشيخ، تركي جبارة حماد الجهني
جامعة الملك عبدالعزيز ـ الملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى: التعرف على أثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح في القوائم المالية على شركات الاسمنت، معرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية لشركات الأسمنت، التعرف على مدى تأثير تطبيق قاعدة حماية المستثمرين على الافصاح المحاسبي مع وجود التقارير المالية لشركات الاسمنت، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة السعودية التابعة لقطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت والمسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية، ولأداة الدراسة استخدم الباحثين التقارير المالية المنشورة للشركات خلال الأعوام: ٢٠١٩ ـ٢٠٢١م، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة العامة لمدى تطبيق لائحة حوكمة الشركات محل الدراسة خلال فترة الدراسة (٢٠١٩م – ٢٠٢١م) أكبر من (٩٠٪) ، وكشفت الدراسة أن معظم الشركات لم تلتزم بالإفصاح الكامل عن البند رقم (٧) وهو حجم المعاملات مع أعضاء المجلس ، وأظهرت النتائج ضعف التزام الشركات عن الإفصاح عن بند " طرق تسعير المعاملات للأطراف ذوي العلاقة " بنسبة أقل من (٤٣٪) ، أبانت نتائج الدراسة التزام معظم الشركات بالإفصاح عن البند الرابع وهو تطبيق الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية نسبة أكثر من (٨٥٪)، ومن أهم التوصيات التي يوصي بها الباحثين: العمل على بذل المزيد من الجهد والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة من قبل هيئة سوق المال ، نشر ثقافة حوكمة الشركات وذلك من خلال ادخال مفهوم وقواعد وآليات الحوكمة في الخطط والمناهج الدراسية في الجامعات بقسم المحاسبة ، تشجيع البحوث العلمية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية في الأسواق المالية ضرورة أن تقوم هيئة سوق المال بإعداد سجل يحوى خبراء في مجال حوكمة الشركات بحيث تتمكن الشركات من الاستفادة من خبراتهم في هذا المجال

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة الشركات، الإفصاح ، الإفصاح في القوائم المالية، شركات الاسمنت، الشركات المساهمة.

ABSTRACT

The study aimed to know the effect of corporate governance on the disclosure level in the financial statements of the cement companies, to know the effect of corporate governance implementation on the disclosure level in the financial statements of the cement companies and to know the effect range of the implementation of the investors protection principle on the accountancy disclosure with the availability of the financial reports of the cement companies., he study used the analytic descriptive method. The study community comprises of the Saudi stock companies subsidiaries to the cement sector and registered in Saudi Stock Market. The researcher used, as study tool, the companies published financial reports during 2019-2021. Out of the most important results reached by the study: The study results showed that the general percentage for the range of the implementation of the corporate governance in the companies during (2019-2021) was more than (90%). The study revealed that most companies did not comply with the full disclosure of item No. (7), which is the volume of transactions with members of the Board, and the results showed the weak commitment of companies to disclose the item "Transaction Pricing Methods for Related Parties" at a rate of less than (43%), the results of the study showed The commitment of most companies to disclose the fourth item, which is the application of the relative importance of disclosing accounting information in the financial statements, at a rate of more than (85%),

Among the most important findings of the researcher: working to make more effort and follow-up on developments related to the application of governance rules by the Capital Market Authority, spreading the culture of corporate governance by introducing the concept, rules and mechanisms of governance in plans and curricula in universities in the accounting department, encouraging research With regard to disclosure and transparency in the financial markets, it is necessary for the Capital Market Authority to prepare a register containing experts in the field of corporate governance so that companies can benefit from their expertise in this field.

Key Words: Governance –Corporate Governance –Disclosure –Disclosure in financial statements – Cement Companies –Stock Companies.

المقدمة: ١-١

حوكمة الشركات ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالأزمات المالية والاقتصادية، ولقد كشفت هذه الأزمات أن عدم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل الفعال أدى إلى تفاقم حدة هذه الأزمات، فقد أعلنت العديد من الشركات العالمية إفلاسها في مجموعة من الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

تستحوذ الحوكمة في الشركات المساهمة أهمية خاصة ، لأنها مازالت تؤدي دورا هاماً في النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم ، وتوفر فرص العمل ، إضافة إلى أنها غالبا ما تكون مسيطرة على الاستثمارات ذات المنافع العامة في كافة المجالات . كما أن أداء هذه الشركات يعد ذو أهمية بالغة لعموم المساهمين ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، إذا ما اعتزمت الدولة خصخصة جزء من هذه الشركات ، فإن الحوكمة تعتبر متطلبا أساسيا من متطلبات الخصخصة ، لكي تشجع المستثمرين على شراء أسهم هذه الشركات والاستثمار فيها ، وضمان الحصول على أكبر قدر ممكن من عملية الخصخصة ، من خلال منع حالات التلاعب المالي والإداري التي قد تكون مرتبطة بذلك.

نظراً للتطور الكبير الذي يشهده العالم في مختلف المجالات ومنها المجالات الاقتصادية، وظهور المنظمات

العملاقة وكبيرة الحجم والتي تزاول العديد من الأنشطة المتعددة بحيث يوصف كل نشاط من أنشطتها بصفات وخصائص مميزة له من حيث معدلات الربحية والمخاطرة وفرص النمو، الأمر الذي أدى قيام هذه المنظمات بتقسيم عملياتها إلى قطاعات حسب أنشطتها المختلفة أو مناطقها الجغرافية، وقد نتج عن هذا التنوع في أنشطة المنظمات التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من ناحية، وعلى المنفعة المرتقبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى فقد صارت التقارير المالية المجملة التي تجهز على مستوى المنظمة ككل لا تؤدي احتياجات مستخدمي التقارير المالية وبالتالي كان لزاما الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فهي تعد مصدرا هاما للبيانات يزود مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات التفصيلية التي تخولهم من اتخاذ قرارات أكثر دقة وسلامة وتساعدهم في تقييم أعمال المنظمات . (الزويلف وحجاج، ٢٠١٨).

لا يوجد سوى قليل من الموضوعات التي قد تفوق في أهميتها تلك الأهمية التي تحظى بها حوكمة الشركات بالنسبة لمنشآت الأعمال وبرامج التنمية. ويعود ذلك إلى سلسلة من الأحداث التي حصلت خلال العقدين الأخيرين، والتي أدت إلى هذه الأولوية التي تتمتع بها الموضوعات المرتبطة بحوكمة الشركات لدى كل من مجتمع الأعمال الدولية، ومؤسسات التمويل الدولية. (العدواني، ٢٠٠٩) .

وتعتبر حوكمة الشركات من الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية مما يؤثر على أسعار الأسهم، وذلك أن أسواق الأوراق المالية تتطلب الكثير من المقومات لرفع درجة فعاليتها، وذلك عن طريق توفر جميع المعلومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب بالتكلفة المناسبة ومن المعلوم أن المعايير المحاسبية تشارك في توفر المعلومات اللازمة للمستثمرين والتي تشكل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة (هواري وآخرون، ٢٠١٣) .

ويعد الإفصاح المحاسبي من المبادئ والمفاهيم المحاسبية المهمة والتي تعمل دوراً هاماً في زيادة قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية بالنسبة للمستثمر، ويستخدم كذلك في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في الشركة، والقرارات المتعلقة بتشغيل الموارد المتاحة واستغلالها، ولذلك فإن الإفصاح المحاسبي يساعد في فعالية الاستفادة من كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الشركة. (زغدار، ٢٠٠٢: ٦٧).

وفي المملكة العربية السعودية تم صدور مشروع لائحة حوكمة الشركات بتاريخ: ٢٠٠٦/٧/١، وبعد صدور

هذا المشروع تم صدور قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم: ١-٢١٢-٢٠٠٦م وتاريخ: ١٤٢٧/١٠/٢١هـ، الموافق، ٢٠٠٦/١١/٢، حيث تم تنفيذ اللائحة بشكلها النهائي. (هيئة السوق المالية، ٢٠١٠م).

وعلى أثر ذلك كان موضوع هذه الدراسة هو "أثر حوكة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية على شركات الاسمنت بالمملكة العربية السعودية وعن طريق تحليل المحتوى سوف يتمكن الباحثين لمعرفة تأثير الحوكمة على مستوى الإفصاح على شركات الاسمنت في قطاع المواد الأساسية والخروج بتوصيات تسهم في تطبيق الحوكمة بهذه الشركات على أعلى مستوى.

مشكلة الدراسة: ١-٢

في ظل الازمات الاقتصادية والمالية في العقدين الأخيرين ظهرت حوكمة الشركات كقواعد وأسس لزيادة ايضاحات القوائم المالية حتى تكون هناك شفافية أكثر لدى المستثمرين في الشركات , واتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة الى تأسيس علاقة بين مستوى الافصاح في القوائم المالية والحوكمة , والتي تعتبر من الأسس في عملية اتخاذ القرارات من قبل الجهات ذات العلاقة , وذلك يتطلب ان تحتوي القوائم المالية على معلومات واضحة وعادلة , لتحقيق الغرض الذي من أجله أعدت , والتأكد من أن مستوى الافصاح يعكس نجاح الحوكمة في القضاء على المشاكل التي تعاني الشركات المساهمة منها وتحقق مصالح الجهات ذات العلاقة.

وقد سارعت العديد من الدول والمنظمات العالمية إلى تبني مصطلح حوكمة الشركات، في محاولة منها لإصلاح وضع الشركات وتعظيم الإفصاح والشفافية، ومنع حدوث المزيد من الأزمات المالية مستقبلا، وقد أصدرت هيئة السوق المالية لائحة لحوكمة الشركات في عام ٢٠٠٦م وقد مرت بمراحل تطوير عديدة حتى عام ٢٠١٩م.

وعلى ذلك كان سؤال الدراسة كما يلي :-

ما مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة السعودية في قطاع المواد الأساسية على شركات الاسمنت خلال الأعوام ٢٠١٩م ، ٢٠٢٠م ، ٢٠٢١م .

هدف الدراسة: ١-٣

الهدف الرئيسي: التعرف على أثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح في القوائم المالية في قطاع المواد الأساسية على شركات الاسمنت.

أهمية الدراسة: ١-٤

١- ازدياد الاهتمام بدراسة علاقة حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي من الباحثين والجهات التشريعية والتنظيمية المهنية في المقدمة، خاصة بعد الأزمات المالية التي أودت بالكثير من الشركات العملاقة الى الانهيار والافلاس،

٢- استحكام دور هيئة السوق المالية عن طريق وضع القواعد التي تدعم فعالية سوق الأوراق المالية، وتنظيم وتطوير الممارسات السليمة للحوكمة، كما أنها تحمي المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية من الممارسات غير العادية التي تنطوي على احتيال أو غش أو تلاعب.

٣- صدور لائحة حوكمة الشركات من قبل هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، عام ٢٠٠٦م، كلائحة ملزمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية.

الدراسات السابقة: ٢-١

دراسة آل غزوي (٢٠١٠):

هدفت الدراسة إلى اظهار أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية اتبعت الدراسة المنهج التحليلي، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي، تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، المسجلة في سوق الأوراق المالية بلغ عددها (١٣٥) ، توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، ووضح كذلك عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين نسبة الملكية في الشركات المساهمة العاملة في المملكة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وجود علاقة إيجابية بين تركز الملكية في شركات المساهمة العامة بالمملكة، وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية، توصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.

دراسة سيف (٢٠١٤):

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى افصاح شركات المساهمة في قطاع الاسمنت في المملكة العربية السعودية، ومعرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات عل مستوى الإفصاح في القوائم المالية، ومدى التزام الشركات محل الدراسة بآليات الحوكمة، ولتحقيق الأهداف تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية لشركات المساهمة في قطاع

الاسمنت في المملكة، ومن أجل تحليل بيانات الدراسة تحليلا علمياً يحقق الأهداف من أهم نتائج الدراسة: من أهم الأهداف المرجوة من تطبيق لائحة حوكمة الشركات هو حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح في الشركات المساهمة، يؤدي الالتزام بتطبيق لائحة حوكمة الشركات إلى زيادة الافصاح في القوائم المالية، ارتفاع نسبة الالتزام بلائحة حوكمة الشركات من سنة إلى أخرى، وزيادة التزام الشركات محل الدراسة بمؤشر الافصاح في القوائم المالية.

دراسة طه (٢٠١٩)

هدفت إلى تقديم دليل عملي لقياس أثر دور بعض من عناصر آليات الحوكمة، المتمثلة في استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، خصائص لجنة المراجعة، ازدواجية المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة، على درجة الافصاح الاختياري الذي تقدمه الشركات في تقاريرها المالية عبر الانترنت، تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية التي تخضع لقانون سوق راس المال، بلغ حجم العينة ٣٠ شركة الأكثر نشاطا وأعلى رواجا في سوق الأوراق المالية المصرية، من أهم نتائج الدراسة: تعد حوكمة الشركات إدارة فعالة لضمان الإفصاح والتأكد من مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركة، وطمأنة المستثمرين أن أموالهم توظف بالشكل الأمثل كما يؤدي تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة بالشركة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وجود أثر ذو دلالة احصائية "استقلالية لجان المراجعة الداخلية، خصائص لجنة المراجعة ، ازدواجية المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة.

دراسة الطاهر(٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على المجالات الفكرية لحوكمة الشركات ، والتعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركات الجزائرية، التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح اللازم عن القوائم المالية، تكون مجتمع الدراسة من إداريين وموظفين بالمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز بمدينة أم البواقي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة تكون مجتمع الدراسة من ٤٠ مفردة، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مبدأ توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات على الافصاح عن القوائم المالية في الشركة، أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات له أثر في الافصاح عن القوائم المالية، أن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لحوكمة الشركات ليس له أثر في

الافصاح عن القوائم المالية .

دراسة السويركي (٢٠٢١):

سعت الدراسة إلى فحص أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الافصاح الاختياري، للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين؛ استخدام الباحثين منهج تحليل المحتوى والقياس الكمي، تكون مجتمع الدراسة من (١٢) شركة في الفترة من (٢٠١٥- ٢٠١٩)، اتبع الباحثين نموذج التأثيرات المشترك لتحليل البيانات المقطعية الزمنية وأسلوب الانحدار المتعدد لاختيار فرضيات الدراسة، من اهم نتائج الدراسة، وجود أثر إيجابي معنوي لآليات حوكمة الشركات على الافصاح الاختياري، متمثلة بوجود أثر معنوي لتركز الملكية على الافصاح الاختياري ؛ وجود أثر إيجابي معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على الافصاح الاختياري ، بينما لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الافصاح الاختياري.

التعليق على الدراسات السابقة:

الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من حيث الهدف:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على أثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح المحاسبي في تقرير مجلس الإدارة للشركات المساهمة في قطاع المواد الأساسية شركات الأسمنت خلال الأعوام ٢٠١٩- ٢٠٢٠م، وهي بذلك تتفق مع دراسة طه (٢٠١٩).

وتختلف مع دراسة كل من آل غزوي (٢٠١٠) و السويركي (٢٠٢١) وسيف (٢٠١٤) والطاهر (٢٠٢٠).

من حيث المجتمع:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة السعودية في قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت والمسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية ، تتفق مع دراسة آل غزوي (٢٠١٠) ودراسة سيف (٢٠١٤)، بينما تختلف مع دراسة كل من: السويركي (٢٠٢١) بينما و طه (٢٠١٩) و الطاهر (٢٠٢٠).

من حيث أداة الدراسة:

استخدم الباحثين تقارير مجلس الإدارة للشركات المساهمة في قطاع المواد الأساسية شركات الأسمنت ، حيث لا توجد دراسة تتفق مع الدراسة الحالية في الأداء بينما تختلف مع جميع الدراسات السابقة

الدراسة التطبيقية: ٣-١

سعت الدراسة التطبيقية إلى التعرف على مدى التزام شركات المساهمة السعودية في قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت بلائحة حوكمة الشركات وذلك من خلال اختيار عشرة بنود تعبر عن مدى إفصاح تقارير مجالس إدارة شركات المساهمة في قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت عن الالتزام بلائحة الحوكمة وكذلك اختيار أربعة بنود من المعلومات المالية للشركات المساهمة في قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت وأثر تطبيق الحوكمة على تلك المعلومات المالية.

مجتمع وعينة الدراسة: ٣-٢

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة السعودية في قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت والمسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية وعددها ١٤ شركة.

تم التركيز على تقارير مجلس الادارة المنشورة خلال الأعوام ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م، وذلك للمقارنة وبيان مدى التزام تلك الشركات بلائحة الحوكمة وأثرها على مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

أدوات جمع البيانات: ٣-٣

١/ يستخدم الباحثين تقارير مجلس الادارة المنشورة للشركات محل الدراسة خلال الأعوام ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م، للحصول على البيانات اللازمة، وكذلك مؤشر الإفصاح في القوائم المالية، ويتمثل هدف الدراسة في تحديد كيفية تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وتم اختيار آليتين من آليات الحوكمة في الدراسة وهي استقلال أعضاء مجلس الإدارة، وحجم الشركة.

٢/ مؤشر الإفصاح في القوائم المالية : تم قياس مؤشر الإفصاح في القوائم المالية من قبل الباحثين حيث يحتوى على (١٤) بند وقد تم توزيع البنود على ثلاثة أجزاء أو أبعاد ، والجدول التالى يوضح تلك الأبعاد :

جدول رقم (١)

تصنيف أبعاد مؤشر الإفصاح في القوائم المالية

م	أبعاد مؤشر الإفصاح	عدد بنود البعد
١	معلومات عن مجلس الإدارة	٨
٢	معلومات عن الشركة	٢
٣	معلومات مالية	٤

هذه الأبعاد تمثل التعليمات في نظام الشركات السعودي ومعيار الإفصاح الصادر من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ، ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية السعودية .

صدق الأداة : صدق المحكمين : تم عرض مؤشر الإفصاح على (٦) من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الحدود الشمالية وبغلت نسبة الاتفاق بين المحكمين ١٠٠٪ على تلك الأبعاد.

صدق المحتوى : اعتمد صدق الأداة على صدق المحتوى ، حيث بنيت الأداة علي ضوء قدرة محتوى الأداة على قياس أبعاد ومتغيرات الدراسة.

طريق تصحيح الأداة : تم إعطاء الوزن (١) للبند الذي يتم الإفصاح عنه و (صفر) للبند الذي لا يتم الإفصاح عنه ، وعليه تم احتساب مستوى الإفصاح في القوائم المالية من خلال قسمة عدد البنود التي تم الإفصاح عنها على عدد البنود .

الأساليب الإحصائية المستخدمة: ٣- ٤

تم استخدام تحليل البيانات والمعلومات المالية المستخرجة من التقارير المالية باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الأساليب الإحصائية المسماة: الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وقد روعي اختيار الأساليب المناسبة للبحث وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية.

نتائج الدراسة: ٣- ٥

نتائج سؤال الدراسة: ما مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في تقرير مجلس الإدارة لشركات المساهمة السعودية في قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت خلال الأعوام ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م، وللإجابة على هذا السؤال استخدم الباحثين التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمبين بالجدول رقم (٣)

جدول رقم (٢)

مدى تأثير حوكمة الشركات على متغيرات الحوكمة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تطبيق الحوكمة	٤٢	١٠٠٪	١	٠,٠
أسماء وأعضاء مجلس الإدارة	٤٢	١٠٠٪	١	٠,٠
أسماء الشركات التي يشغل العضو مجالسها	٤٠	٩٥٪	٠,٩٦	٠,٢١٦
تصنيف المديرين إلى تنفيذي ومستقل	٤٢	١٠٠٪	١	٠,٠
حصص تملك أعضاء المجلس للأسهم	٤٢	١٠٠٪	١	٠,٠
تعويضات مكافآت المجلس	٤٢	١٠٠٪	١	٠,٠
حجم المعاملات في أعضاء مجلس الإدارة	١٧	٤٠٪	٠,٤٠	٠,٤٩٧
لجنة المراجعة	٤٢	١٠٠٪	١	٠,٠
لجنة الترشيحات	٤٢	١٠٠٪	١	٠,٠
المراجعة السنوية الفاعلية إجراءات الرقابة	٤٠	٩٥٪	٠,٩٥	٠,٢١٦

جدول رقم (٣)

مدي تطبيق شركات المساهمة السعودية قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت لعام ٢٠١٩م للائحة حوكمة الشركات

الرقم	اسم الشركة	تطبيق الحوكمة	تكوين أعضاء مجلس الإدارة	أسماء الشركات التي يشغل العضو مجالسها	تصنيف المديرين إلى تنفيذي ومستقل	حصص تملك أعضاء المجلس للأسهم	تعويضات ومكافآت المجلس	حجم المعاملات مع أعضاء المجلس	لجنة المراجعة	لجنة الترشيحات	المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة	المجموع	النسبة المئوية
1	الجوف	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
2	القصيم	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
3	اليمامة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
4	الشرقية	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
5	حائل	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	٠	7	٧٠٪
6	تبوك	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
7	ينبع	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
8	أم القرى	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
9	الجنوبية	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
10	المدينة	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	9	٩٠٪
11	الشمالية	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
12	العربية	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
13	السعودية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
14	نجران	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
الجملة		14	14	12	14	14	14	5	14	14	13	١٢٨	
النسبة		١٠٠٪	١٠٠٪	٨٥,٧٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٣٥,٧٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٢,٩٪	٩١,٤٪	

بالاطلاع على النتائج التي يعرضها الجدول رقم (٣) يمكن استنتاج الأتي :

١- بلغت النسبة العامة لمدى تطبيق لائحة حوكمة الشركات في الشركات محل الدراسة عام ٢٠١٩م (٩١,٤٪) وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً ويعزى ذلك إلى وعي الشركات لأهمية لائحة حوكمة الشركات.

٢- تشير النتائج إلى التزام كل الشركات محل الدراسة بالإفصاح الكامل عن البنود (١ ، ٢، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩).

٣- تشير النتائج إلى أن معظم الشركات محل الدراسة لم تلتزم بالإفصاح الكامل عن البند رقم (٧) وهو حجم المعاملات مع أعضاء المجلس ، ويعود السبب في ذلك إلى عدم فرض غرامات مالية مباشرة على الشركات التي لم تلتزم بالإفصاح عن بنود اللائحة من قبل سوق المال في المملكة العربية السعودية ، وكذلك ضعف المتابعة للشركات ومدى التزامها بتطبيق لائحة الحوكمة.

جدول رقم (٤)

مدي تطبيق شركات المساهمة السعودية قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت لعام ٢٠٢٠م للائحة حوكمة الشركات

الرقم	اسم الشركة	تطبيق الحوكمة	تكوين أعضاء مجلس الإدارة	أسماء الشركات التي يشغل العضو مجالسها	تصنيف المديرين إلى تنفيذي ومستقل	حصص تملك أعضاء المجلس للأسهم	تعويضات ومكافآت المجلس	حجم المعاملات مع أعضاء المجلس	لجنة المراجعة	لجنة الترشيحات	المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة	المجموع	النسبة المئوية
1	الجوف	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
2	القصيم	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
3	اليمامة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
4	الشرقية	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
5	حائل	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
6	تبوك	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
7	ينبع	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
8	أم القرى	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
9	الجنوبية	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
10	المدينة	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
11	الشمالية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
12	العربية	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
13	السعودية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
14	نجران	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
الجملة		١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	٥	١٤	١٤	١٤	١٣١	
النسبة		١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٣٥,٧٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٣,٦٪	

بالاطلاع على النتائج التي يعرضها الجدول رقم (٤) يمكن استنتاج الأتي :

١- بلغت النسبة العامة لمدى تطبيق لائحة حوكمة الشركات في الشركات محل الدراسة عام ٢٠٢٠م (٩٣,٦٪) وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً ويعزى ذلك إلى وعي الشركات لأهمية لائحة حوكمة الشركات.

٢- تشير النتائج إلى التزام كل الشركات محل الدراسة بالإفصاح الكامل عن البنود (١ ، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩ ، ١٠).

٣- تشير النتائج إلى أن معظم الشركات محل الدراسة لم تلتزم بالإفصاح الكامل عن البند رقم (٧) وهو حجم المعاملات مع أعضاء المجلس ، ويعود السبب في ذلك إلى عدم فرض غرامات مالية مباشرة على الشركات التي لم تلتزم بالإفصاح عن بنود اللائحة من قبل سوق المال في المملكة العربية السعودية ، وكذلك ضعف المتابعة للشركات ومدى التزامها بتطبيق لائحة الحوكمة.

جدول رقم (٥)

مدي تطبيق شركات المساهمة السعودية قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت لعام ٢٠٢١م للائحة حوكمة الشركات

الرقم	اسم الشركة	تطبيق الحوكمة	تكوين أعضاء مجلس الإدارة	أسماء الشركات التي يشغل العضو مجالسها	تصنيف المديرين إلى تنفيذي ومستقل	حصص تملك أعضاء المجلس للأسهم	تعويضات ومكافآت المجلس	حجم المعاملات مع أعضاء المجلس	لجنة المراجعة	لجنة الترشيحات	المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة	المجموع	النسبة المئوية
1.	الجوف	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
2.	القصيم	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
3.	اليمامة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
4.	الشرقية	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
5.	حائل	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	٠	8	٨٠٪
6.	تبوك	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
7.	ينبع	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
8.	أم القرى	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
9.	الجنوبية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
10.	المدينة	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	9	٩٠٪
11.	الشمالية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
12.	العربية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
13.	السعودية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
14.	نجران	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	10	١٠٠٪
الجملة		14	14	14	14	14	14	7	14	14	13	١٣٢	
النسبة		١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٥٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٢,٧٪	٩٤,٣٪	

بالاطلاع على النتائج التي يعرضها الجدول رقم (٥) يمكن استنتاج الأتي :

١- بلغت النسبة العامة لمدى تطبيق لائحة حوكمة الشركات في الشركات محل الدراسة عام ٢٠١٩م (٩٤,٣٪) وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً ويعزى ذلك إلى وعي الشركات لأهمية لائحة حوكمة الشركات.

٤- تشير النتائج إلى التزام كل الشركات محل الدراسة بالإفصاح الكامل عن البنود (١ ، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩).

٢- تشير النتائج إلى أن معظم الشركات محل الدراسة لم تلتزم بالإفصاح الكامل عن البند رقم (٧) وهو حجم المعاملات مع أعضاء المجلس ، ويعود السبب في ذلك إلى عدم فرض غرامات مالية مباشرة على الشركات التي لم تلتزم بالإفصاح عن بنود اللائحة من قبل سوق المال في المملكة العربية السعودية ، وكذلك ضعف المتابعة للشركات ومدى التزامها بتطبيق لائحة الحوكمة.

جدول رقم (٦)

مقارنة بين مدى التزام الشركات محل الدراسة بتطبيق لائحة الحوكمة

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م
٩١,٤٪	٩٣,٦٪	٩٤,٣٪

من الجدول رقم (٦) يتضح الآتي :

يلاحظ ارتفاع نسبة الالتزام بلائحة حوكمة الشركات ، حيث بلغت نسبة الالتزام بلائحة حوكمة الشركات في عام ٢٠١٩م ما نسبته (٩١,٤٪) بينما بلغت (٩٣,٦٪) عام ٢٠٢٠م وبلغت (٩٤,٣٪) عام ٢٠٢١م ويعود السبب في ارتفاع نسبة تطبيق لائحة حوكمة الشركات في كل سنة.

وبصورة عامة تعتبر شركات المساهمة في قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت في المملكة العربية السعودية من أفضل الشركات على مستوى القطاعات التزاما بلائحة حوكمة الشركات.

جدول رقم (٧)

مدى التزام شركات المساهمة السعودية في قطاع المواد الأساسية شركات الإسمنت بمؤشر الإفصاح في القوائم المالية لعام ٢٠١٩م

الرقم	اسم الشركة	الإفصاح عن الارتباطات/ الالتزامات المالية	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة	الإفصاح عن طرق تسعير معاملات الأطراف ذوي العلاقة مقل : السعر المماثل غير المقيد / سعر إعادة البيع / التكلفة + الهامش	تطبيق الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	المجموع	النسبة
١.	الجوف	١	١	١	١	4	٪١٠٠
٢.	القصيم	٠	٠	٠	١	1	٪٢٥
٣.	اليمامة	١	١	١	١	4	٪١٠٠
٤.	الشرقية	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٥.	حائل	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٦.	تبوك	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٧.	ينبع	١	١	٠	٠	2	٪٥٠
٨.	أم القرى	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٩.	الجنوبية	١	١	٠	٠	2	٪٥٠
١٠.	المدينة	١	١	٠	١	3	٪٧٥
١١.	الشمالية	١	١	١	١	4	٪١٠٠
١٢.	العربية	١	١	١	١	4	٪١٠٠
١٣.	السعودية	١	١	١	١	4	٪١٠٠
١٤.	نجران	١	١	١	١	4	٪١٠٠
الجملة		13	13	6	12	٤٤	
النسبة		٪٩٢,٩	٪٩٢,٩	٪٤٢,٩	٪٨٥,٧	٪٧٨,٦	

من الجدول رقم (٧) يمكن استنتاج الآتي :

١. بلغت النسبة العامة بمدى التزام الشركات محل الدراسة بمؤشر الإفصاح في القوائم المالية (٧٨,٦٪) في عام ٢٠١٩م.

٢. التزمت جميع الشركات محل الدراسة بالإفصاح عن البند الأول وهو الارتباطات والالتزامات المالية المحتملة ما عدا شركة واحدة وهي شركة اسمنت القصيم بنسبة (٩٢,٩٪).

٣. أفصحت الشركات محل الدراسة بالإفصاح عن البند الثاني وهو "الأحداث اللاحقة" سوى شركة واحدة وهي شركة اسمنت القصيم بنسبة (٩٢,٩٪).

٤. أفصحت ست شركات من أصل ١٤ شركة عينة الدراسة عن البند الثالث و هو طرق تسعير المعاملات للأطراف ذوي العلاقة ما نسبته بنسبة (٤٢,٩٪).

٥. التزمت جميع الشركات بالإفصاح عن البند الرابع وهو تطبيق الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ما عدا شركتي اسمنت ينبع واسمنت الجنوبية نسبة بلغت (٨٥,٧٪).

٦. يلاحظ ضعف التزام الشركات محل الدراسة عن الإفصاح عن بند " طرق تسعير المعاملات للأطراف ذوي العلاقة " حيث بلغت النسبة (٤٢,٩٪) وهذا يدل على ضعف التنسيق بين هيئة سوق المال والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

جدول رقم (٨)

مدى التزام شركات المساهمة السعودية في قطاع المواد الأساسية شركات الإسمنت بمؤشر الإفصاح في القوائم المالية لعام ٢٠٢٠م

الرقم	اسم الشركة	الإفصاح عن الارتباطات/ الالتزامات المالية	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة	الإفصاح عن طرق تسعير معاملات الأطراف ذوي العلاقة مقل : السعر المماثل غير المقيد / سعر إعادة البيع / التكلفة + الهامش	تطبيق الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	المجموع	النسبة
١.	الجوف	١	١	١	١	4	٪١٠٠
٢.	القصيم	٠	٠	٠	١	1	٪٢٥
٣.	اليمامة	١	١	١	١	4	٪١٠٠
٤.	الشرقية	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٥.	حائل	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٦.	تبوك	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٧.	ينبع	١	١	٠	٠	2	٪٥٠
٨.	أم القرى	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٩.	الجنوبية	١	١	٠	٠	2	٪٥٠
١٠.	المدينة	١	١	٠	١	3	٪٧٥
١١.	الشمالية	١	١	١	١	4	٪١٠٠
١٢.	العربية	١	١	٠	١	3	٪٧٥
١٣.	السعودية	١	١	١	١	4	٪١٠٠
١٤.	نجران	١	١	١	١	4	٪١٠٠
الجملة		13	13	5	12	٤٣	
النسبة		٪٩٢,٩	٪٩٢,٩	%35.7	%85.7	%76.8	

من الجدول رقم (٨) يمكن استنتاج الآتي :

١. بلغت النسبة العامة بمدى التزام الشركات محل الدراسة بمؤشر الإفصاح في القوائم المالية (٧٦,٨٪) في عام ٢٠٢٠م.

٢. التزمت جميع الشركات محل لدراسة بالإفصاح عن البند الأول وهو الارتباطات والالتزامات المالية المحتملة ما عدا شركة واحدة وهي شركة اسمنت القصيم بنسبة (٩٢,٩٪).

٣. أفصحت الشركات محل الدراسة بالإفصاح عن البند الثاني وهو "الأحداث اللاحقة" سوى شركة واحدة وهي شركة اسمنت القصيم بنسبة (٩٢,٩٪).

٤. أفصحت خمسة شركات من أصل ١٤ شركة عينة الدراسة عن البند الثالث و هو طرق تسعير المعاملات للأطراف ذوي العلاقة ما نسبته بنسبة (٣٥,٧٪).

٥. التزمت جميع الشركات بالإفصاح عن البند الرابع وهو تطبيق الأهمية النسبية للافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ما عدا شركتي اسمنت ينبع واسمنت الجنوبية نسبة بلغت (٨٥,٧٪).

٦. يلاحظ ضعف التزام الشركات محل الدراسة عن الإفصاح عن بند " طرق تسعير المعاملات للأطراف ذوي العلاقة " حيث بلغت النسبة (٣٥,٧٪) وهذا يدل على ضعف التنسيق بين هيئة سوق المال والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

جدول رقم (٩)

مدى التزام شركات المساهمة السعودية في قطاع المواد الأساسية شركات الإسمنت بمؤشر الإفصاح في القوائم المالية لعام ٢٠٢١م

الرقم	اسم الشركة	الإفصاح عن الارتباطات/ الالتزامات المالية	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة	الإفصاح عن طرق تسعير معاملات الأطراف ذوي العلاقة مقل : السعر المماثل غير المقيد / سعر إعادة البيع / التكلفة + الهامش	تطبيق الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	المجموع	النسبة
١.	الجوف	١	١	١	١	4	٪١٠٠
٢.	القصيم	٠	٠	٠	١	1	٪٢٥
٣.	اليمامة	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٤.	الشرقية	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٥.	حائل	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٦.	تبوك	٠	٠	٠	١	1	٪٢٥
٧.	ينبع	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٨.	أم القرى	١	١	٠	١	3	٪٧٥
٩.	الجنوبية	١	١	١	١	4	٪١٠٠
١٠.	المدينة	١	١	٠	١	3	٪٧٥
١١.	الشمالية	١	١	١	١	4	٪١٠٠
١٢.	العربية	١	١	١	٠	3	٪٧٥
١٣.	السعودية	١	١	١	١	4	٪١٠٠
١٤.	نجران	١	١	١	١	4	٪١٠٠
الجملة		12	12	6	13	٤٣	
النسبة		٪٨٥,٧	٪٨٥,٧	%42.9	%92.9	%76.8	

من الجدول رقم (٩) يمكن استنتاج الآتي :

١. بلغت النسبة العامة بمدى التزام الشركات محل الدراسة بمؤشر الإفصاح في القوائم المالية (٧٦,٨٪) في عام ٢٠٢١م.

٢. التزمت جميع الشركات محل لدراسة بالإفصاح عن البند الأول وهو الارتباطات والالتزامات المالية المحتملة ما عدا شركتان هما اسمنت القصيم و اسمنت تبوك بنسبة (٨٥,٧٪).

٣. أفصحت الشركات محل الدراسة بالإفصاح عن البند الثاني وهو "الأحداث اللاحقة" ما عدا شركتان هما اسمنت القصيم واسمنت تبوك بنسبة (٨٥,٧٪).

٤. أفصحت ست شركات من أصل ١٤ شركة عينة الدراسة عن البند الثالث و هو طرق تسعير المعاملات للأطراف ذوي العلاقة ما نسبته (٤٢,٩٪).

٥. التزمت جميع الشركات بالإفصاح عن البند الرابع وهو تطبيق الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ما عدا شركة اسمنت العربية ونسبة بلغت (٩٢,٩٪).

٦. يلاحظ ضعف التزام الشركات محل الدراسة عن الإفصاح عن بند " طرق تسعير المعاملات للأطراف ذوي العلاقة " حيث بلغت النسبة (٤٢,٩٪) وهذا يدل على ضعف التنسيق بين هيئة سوق المال والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

جدول رقم (١٠)

متوسط حجم الشركات من ناحية رأس المال خلال فترة الدراسة من (٢٠١٩م – ٢٠٢١م)

اسم الشركة	2019	2020	2021
اليمامة	2,025,000	2,025,000	2,025,000
الشمالية	1,800,000	1,800,000	1,800,000
نجران	1,700,000	1,700,000	1,700,000
ينبع	1,575,000	1,575,000	1,575,000
السعودية	1,530,000	1,530,000	1,530,000
الجوف	1,430,000	1,430,000	1,430,000
الجنوبية	1,400,000	1,400,000	1,400,000
المدينة	1,784,769	1,400,000	1,400,000
العربية	1,000,000	1,000,000	1,000,000
حائل	979,000	979,000	979,000
القصيم	900,000	900,000	900,000
تبوك	900,000	900,000	900,000
الشرقية	860,000	860,000	860,000
أم القرى	550,000	550,000	550,000

الجدول السابق يوضح متوسط حجم الشركات من ناحية رأس المال خلال فترة الدراسة من (٢٠١٩م – ٢٠٢١م) ، ونلاحظ ثبات راس مال الشركات خلال فترة الدراسة من (٢٠١٩م – ٢٠٢١م) وانخفاض لشركة اسمنت المدينة

جدول رقم (١١)

نسبة الأعضاء المستقلين في كل شركة خلال فترة الدراسة من (٢٠١٩م – ٢٠٢١م)

اسم الشركة	2019	2020	2021
الجوف	14.29%	40.0%	71.4%
القصيم	44.4%	55.6%	44.4%
اليمامة	45.5%	45.5%	46.2%
الشرقية	44.4%	44.4%	33.3%
حائل	85.7%	85.7%	83.3%
تبوك	42.9%	57.1%	57.1%
ينبع	45.5%	45.5%	45.5%
أم القرى	83.3%	83.3%	100.0%
الجنوبية	44.4%	44.4%	33.3%
المدينة	57.1%	71.4%	42.9%
الشمالية	50.0%	57.1%	57.1%
العربية	44.4%	44.4%	55.6%
السعودية	45.5%	50.0%	33.3%
نجران	44.4%	44.4%	44.4%

الجدول السابق يوضح نسبة الأعضاء المستقلين في كل شركة خلال فترة الدراسة من (٢٠١٩م – ٢٠٢١م) ، وتقوم الشركات بتصنيف أعضاء مجلس إداراتها إلى مستقلين وغير تنفيذيين ، حيث بلغت أقل نسبة للأعضاء المستقلين في شركة اسمنت الجوف عام (٢٠١٩م) بنسبة (١٤,٥٨) وأكبر نسبة للأعضاء المستقلين كانت لشركة اسمنت أم القرى عام (٢٠٢١م) بنسبة (١٠٠٪)

جدول رقم (١٢)

مقارنة بين مستوى الإفصاح لشركات المساهمة في قطاع المواد الأساسية شركات الاسمنت خلال فترة الدراسة

المتغيرات	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م
العدد (ن)	١٤	١٤	١٤
متوسط النسبة المئوية للإفصاح	٪٩٢,٩	٪١٠٠	٪٩٢,٧
متوسط نسبة المستقلين	٪٤٩,٤	٪٥٤,٩	٪٥٣,٩
متوسط حجم الشركة	١,٢٢٩	١,٢٠٣	١,٢٠٣
متوسط نسبة الحوكمة	٪٩١,٤	٪٩٣,٣	٪٩٤,٣

من نتائج الجدول رقم (١٢) يمكن استنتاج ما يلي :

١/ بلغ متوسط النسبة العامة لمدى تطبيق الحوكمة عن عام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م (٩١,٤٪) ، (٩٣,٣٪) ، (٩٤,٣٪) على التوالي.

٢/ بلغ متوسط نسبة المستقلين في أعضاء مجلس الإدارة (٤٩,٤٪) ، (٥٤,٩٪) ، (٥٣,٤٪) عن عام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م على التوالي .

٣/ بلغ متوسط حجم الشركات عن عام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م حوالي (١,٢٢٩) ، (١,٢٠٣) ، (١,٢٠٣) مليار ريال على التوالي ويتبين أن هناك انخفاض لحجم الشركة .

٤/ تميزت نسبة تطبيق الحوكمة العامة بتطور في كل عام من أعوام الدراسة (٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م) (٩١,٤٪) ، (٩٣,٣٪) ، (٩٤,٣٪) .

النتائج

١- أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة العامة لمدى تطبيق لائحة حوكمة الشركات في الشركات محل الدراسة خلال فترة الدراسة (٢٠١٩م – ٢٠٢١م) أكبر من (٩٠٪) وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً ويعزى ذلك إلى وعي الشركات لأهمية لائحة حوكمة الشركات.

٢- كشفت نتائج الدراسة أن معظم الشركات محل الدراسة لم تلتزم بالإفصاح الكامل عن البند رقم (٧) وهو حجم المعاملات مع أعضاء المجلس ، ويعود السبب في ذلك إلى عدم فرض غرامات مالية مباشرة على الشركات التي لم تلتزم بالإفصاح عن بنود اللائحة من قبل سوق المال في المملكة العربية السعودية ، وكذلك ضعف المتابعة للشركات ومدى التزامها بتطبيق لائحة الحوكمة.

٣- أظهرت نتائج الدراسة أن مدى التزام الشركات محل الدراسة بمؤشر الإفصاح في القوائم المالية بنسبة(٧٦٪) خلال فترة الدراسة (٢٠١٩م – ٢٠٢١م)

٤- كشفت نتائج الدراسة ضعف التزام الشركات محل الدراسة عن الإفصاح عن بند " طرق تسعير المعاملات للأطراف ذوي العلاقة " بنسبة أقل من (٤٣٪) وهذا يدل على ضعف التنسيق بين هيئة سوق المال والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٥- أبانت نتائج الدراسة التزام معظم الشركات بالإفصاح عن البند الرابع وهو تطبيق الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية نسبة أكثر من (٨٥٪).

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يوصى الباحثين بما يلى :

١/ إلزام جميع الشركات المساهمة السعودية المقيدة في سوق الأوراق المالية بتطبيق لائحة حوكمة الشركات .

٢/ فرض عقوبات وجزاءات رادعة مباشرة على الشركات التي لم تلتزم بلائحة حوكمة الشركات وبمضاعفة العقوبات في حالة تكرار المخالفة من قبل الشركة.

٣/ إلزام المراجع القانوني على أن ينص في تقريره عن مدى التزام الشركة بتطبيق لائحة حوكمة الشركات.

٤/ العمل على بذل المزيد من الجهد والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة من قبل هيئة سوق المال ، والتنسيق والتعاون بين هيئة سوق المال ، والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٥/ نشر ثقافة حوكمة الشركات وذلك من خلال ادخال مفهوم وقواعد وآليات الحوكمة في الخطط والمناهج الدراسية في الجامعات بقسم المحاسبة ، وتشجيع البحوث العلمية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية في الأسواق المالية.

٦/ إقامة ورش عمل من قبل هيئة سوق المال لكبار التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارات للشركات المدرجة لتعزيز قواعد ومبادئ وآليات حوكمة الشركات وكذلك مستوى الإفصاح والشفافيه ، وزيادة الوعي لمفهوم الحوكمة وقواعده ومبادئه وآلياته في المجتمع عن طريق وسائل الإعلام ، والهيئات ذات العلاقة.

٧/ أن تقوم هيئة سوق المال ، بإعداد سجل يحوى خبراء في مجال حوكمة الشركات بحيث تتمكن الشركات من الاستفادة من خبراتهم في هذا المجال وتحت إشراف الهيئة ، وينشر على الموقع الإلكتروني لهيئة سوق المال.

المراجع

آل غزوي، حسين عبد الجليل (٢٠١٠)، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، **رسالة ماجستير**، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

زعدار، احمد (٢٠١٣)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالاعتماد على خصائص المعلومات المحاسبية ودورها في توليد تقارير عالية الجودة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجزائر، جامعة الجزائر، العدد، ١، ص ص ٥٤- ٧٠ .

زويلف، انعام محسن وحجاج، عامر عبد الكريم (٢٠١٨)، مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية والعوامل المؤثرة فيه "دراسة تطبيقه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج١٤، ع٤، ص ص ٥٣٥- ٥٥٤ .

السعد، صالح عبد الرحمن (١٤٣١هـ)، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة: دراسة ميدانية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز** ، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، ع١، ص ص ٣- ٩٤.

السويركي، هاني جودت (٢٠٢١)، أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين)، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، مج ٢٩، ع٣، ص ص ٨٢- ١٠٦.

سيف، عبد الله رشيد (٢٠١٤)، أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية ، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في قطاع الاسمنت في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز

الشمري، عيد حامد (٢٠٠٨)، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، الواقع .... الطموح" **ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق**، كلية الاقتصاد، سوريا.

الطاهر، توابتية (٢٠٢٠)، دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية، دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع الكهرباء والغاز، مديرية أم البواقي، البيزار، **مجلة البحوث في العلوم التالية والمحاسبية**، جامعة محمد بوصياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج٥، ع١، ص ص ١٧٨- ٢١٠.

طه، دينا محمد محمد (٢٠١٩)، **دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري** للشركات عبر الانترنت،

العدواني، عبد الفتاح (٢٠٠٩)، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري ومتطلبات التطبيق في دولة الكويت، **مجلة النهضة، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد العاشر**، العدد الرابع، ص ٦٧- ٩٦ .

هواري، سيد وآخرون (٢٠١٣)، أسياسيات إدارة البنوك ، قاهرة، مكتبة عين شمس.

هيئة السوق المالية (٢٠١٠)، **التقرير السنوي**، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠، المملكة العربية السعودية

لطيفي، أمين السيد احمد (٢٠٠٧)، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، ط١، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة.

الدهراوي، كمال الدين مصطفى وسرايا، محمد السيد (٢٠٠١)، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، الإسكندرية، مصر، الجار الجامعية.

تشوي، فريديريك وآخرون (٢٠٠٤)، **المحاسبة الدولية**، الرياض، السعودية، دار المريخ.

البوعبيدي، محمد (٢٠١٤)، **الإدارة المالية**، جدة، الخوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

Bader M. Ailan, Daas . Katrib, Samara, (2013). The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in Companies in the presence of International Accounting. Standards and its effects on Achieving Projects Success, and being unique. And social science. Vol3.

Islamic Finance Services Board (2013)Disclosure Requirement for Islamic Capital Market Product , International Organization of Securities

Nermeen F (2014). Shehata, Accounting. Disclosure and Finane Researh. Journal. Vol 3. N:1

Total A. Al-Kassar, A. Abed. (2014), "An Investigation of the Accounting information and its role for capital expenditure decisions in the industrial companies listed in Amman Stock Exchange" Research journal of finance and Accounting. Vol 5. N: 16.94-105